

المجتمع المدني وسبل تحقيق الحكم الرشيد

أ.بن تا مي رضا/جامعة تلمسان

المجتمع المدني والحكم الرشيد من المفاهيم السياسية التي كثر الجدل حولها في الآونة الأخيرة ، وأصبحت تشكل اهتمام الباحثين والمختصين سواء في المجتمعات الغربية وحتى المجتمعات العربية حيث شهدت المجتمعات الغربية تمللا لمجتمعاتها أدت في نهاية المطاف إلى تحقيق نظام حكم يستجيب لمتطلباتهم الديمقراطية والمشاركة السياسية في صناعة القرار والتأثير على مؤسسات الحكم , كما تشهد الدول العربية نقاشا واسعا حول هذه المسألة أي المجتمع المدني ودوره في تحقيق الحكم الرشيد .

1 _ مفهوم المجتمع المدني:

إن نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الحديث يستلزم التوفيق بين أمرين متباينين الأول وهو رصد المفهوم وتداوله في أفكار مجموعة من الفلاسفة والمفكرين أمثال اسبينوزا وهوبز و لوك وروسو و كانط وهيغل و ماركس وانجلز ولينين وغرامشي اضافة إلى ما كتبه بعض المفكرين ككونت وسان سيمون وتوكفيل وفيبر ومن علماء الاقتصاد من أمثال كينز و سميث وروزا ليكسنبورغ وغيرهم , ومن جهة ثانية يلزمنا أن نعرض مفهوم المجتمع المدني من حيث انه تصور تجريدي لتطور المجتمع الغربي الحديث من ميلاد المجتمع الصناعي إلى ظهور مفهوم الدولة والمجتمع في العالم الغربي الحديث والمعاصر¹. ولقد ارتبط تطور مفهوم المجتمع المدني الغربي ارتباطا وثيقا بتطور الفكر السياسي وانتقاله من الإقطاع إلى التصنيع ومن مجتمعات ما قبل الحداثة إلى مجتمعات ما بعد الحداثة كما ارتبط بإعادة اكتشاف المجتمع المدني و ترحيل الأفكار من سياقها التي ولدت فيه². لم يظهر مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المصاحبة له دفعة واحدة فلقد كان لتطور الأحداث دور نحو علمنة جملة المفاهيم الكبرى التي تؤسس لعلاقة الأفراد ببعضهم وبالعلاقة بالسلطة السياسية والدينية فقد يرجع ظهور نظرية العقد الاجتماعي في الفكر البشري إلى السوفسطائيين اليونانيين ثم الابقوريين الذين كانوا يعتبرون ان المجتمع المدني نشأ نتيجة عقد منفعي بين الأنانيات الفردية بهدف الحصول على الأمن ، وقد كان هذا

العقد يتحقق بقسم الحكام أمام سكان المدينة بأن لا يغالوا في الحكم مقابل قسم السكان لملوكهم باحترام حكمهم وقراراتهم، ثم ظهر العقد الديني الذي أسس لحكم الكنيسة القائم على فكرة الطاعة مقابل الفردوس، ثم تحول هذا الحكم ليصبح حكم الملك المطلق أو الديكتاتور بوصف الملك راهب الكنيسة اذ يعتبر أصحاب مدرسة الحق الطبيعي ان هذا النوع ليس تعاقد اجتماعيا إنما هو تسليم الجماعة بسيادة الملك أو الكاهن، وحتى المجتمع الاقتصادي لا يخلوا من حالات تعاقدية بين المزارع وسيد الإقطاعي المتمثلة في لقمة العيش مقابل الحماية الاجتماعية.

إن المجتمع المدني يكون قد عرف تطورا حسب تطور المجتمعات الغربية فبعد سيطرة الكنيسة على الحياة السياسية و العامة في أوروبا ثم الاعتراف بالمجتمع المدني كفاعل في الحياة العامة، ومن ثمة الدلالة الدنيوية و المدنية التي دعا إليها هوبز ومن تبعه بعد ذلك وصراعه مع الكليروس الكنسي الذي كان يرى أن الكنيسة هي أولى بالسيطرة على الإنسان من الإنسان نفسه وأنها الأجدر بإدارة الحياة الدينية و الدنيوية معا، ليأتي لوثر بجعل الفرد أسمى من الكاهن ويعيد للمجتمع المدني مهمة التنظيم المدني للدين³

2- مفهوم الحكم الراشد:

استخدم مفهوم الحكم الراشد أو الحكم الرشيد أو الحوكمة عام 1679 للإشارة إلى تكاليف التسيير وعرف كمصطلح قانوني عام 1978 واصل الكلمة الحاكمة او الحوكمة انجليزي وق جاء المفهوم من محيط مؤسساتي من حيث أنماط التنسيق و الشراكة المختلفة للسوق ثم اتجه وكنتيجة للممارسة نحو العالم السياسي، وقد استعمل المفهوم من قبل البنك الدولي منتصف سنوات الثمانينيات، ويعتبر مفهوم الحكم الراشد مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي و الاجتماعي⁴

ولقد جاءت عدة تعاريف تحاول مقاربة هذا المفهوم نذكر منها: يرى البنك العالمي بأن الحكم الراشد هو مجموع الترتيبات المؤسسية للدولة وعملية صياغة السياسة العامة و صنع القرار وتنفيذه و العلاقة بين الحكومة و المواطن.....⁵ أما صندوق النقد الدولي يرى ان الحكم الراشد هو الطريقة التي بواسطتها تسيير السلطة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لمنظمة ما وذلك لخدمة التنمية باستخدام طرق فعالة في التسيير باقل التكاليف وتحقيق

أكبر المنافع⁶، أما برنامج الأمم المتحدة الانمائي فيرى ان الحكم الرشيد هو ممارسة السلطة السياسية الاقتصادية والإدارية لأهداف تسيير بلد ما وهي تقوم على آليات وميكانزمات وعمليات ومؤسسات تسمح للمواطن و الجماعات بالتعبير عن المصالح وتسوية النزاعات من خلال الحصول على الحقوق والقيام بالالتزامات⁷.

تعريفات أكاديمية:

أ- تعريف «كوفمان , كراي, زويدو»: وهم باحثون اقتصاديون وضعوا مؤشر النوعية المؤسسية لقياس الحكم الرشيد «IQI» حيث عرفوا الحكم الرشيد على أنه «التقاليد و المؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين و هذا يشمل العناصر التالية:

- العمليات التي تختار بواسطتها الحكومات و تسائل و تراقى و تستبدل.
- إدارة الحكومات للموارد بكفاءة, و قواعد تنظيمية سليمة.
- احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية و الاجتماعية المتبادلة بينهم.⁸

❖ تعريف «هويت و سانتيا»: تعرف هويت و سانتيا الحكم الرشيد على أنه يعني عند الانجيز القدرة على التسيير الفعال لكل المنظمات و يتجلى ذلك في اتخاذ القرارات السياسية اللازمة للبحث و آليات على مستوى الحركية الجماعية لخدمة الصالح الخاص و العام للمواطنين.

❖ تعريف «فرانسوا أشر»: عرف الحكم الرشيد على أنه اشتراك المؤسسات السياسية و الفاعلين الاجتماعيين و القطاع الخاص مع بعضها باستغلال مواردها و خبراتها و قدراتها و انجاز مشاريع قادرة على خلق تحالف فعال للمواطنين قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية إعداد و تنفيذ السياسات الهادفة إلى الحفاظ على تماسك المجتمع.⁹

تعريف «باند» ترى أن الحكم الرشيد هو مجموع مختلف الطرق و الأساليب التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات العموميين و الخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون و التوفيق بين المصالح المختلفة و تلك المتنازع عليها ، كما تدرج المؤسسات الرسمية و الأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية و الترتيبات الرسمية التي على أساسها تكون الشعوب و المؤسسات قد توافقت لخدمة مصالحها العامة و خدمة المجتمع .

❖ ذهب «مارتن دورنسون» إلى أن الحكم الراشد هو القدرة على تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية و على تحديد برنامج زمني لتحقيق هذه الأهداف .

❖ تعريف «درت روكمان» و «جول أبرياح» وضعاً أربعة معايير لتقييم جودة الحكم: . مدى إلمام الحكومة بالمعلومات اللازمة . درجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات.

● طبيعة العلاقات بين الحكومة و مؤسساتها من جهة و المؤسسات المجتمعية من جهة أخرى. مدى تمكن الحكومة من تنفيذ قراراتها بفاعلية.

و تعرفه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على أنه: قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي و ضمان القانون و النظام و الترويج الأدنى من التأمين الاجتماعي. وعاد البنك الدولي ليشارك في المناقشة من خلال تقريره حول التنمية في العالم لعام 1998 – مفهوم الحكم الراشد- حيث وضع تقرير البنك إستراتيجية ذات شقين لتحديد كفاءة الدولة و رشادة الحكم فيها: الأول هو التوفيق بين دور الدولة و قدرتها و الثاني تحسين أداء المؤسسات العامة و تعزيز التنافس بينها و محاربة الفساد و تعزيز المشاركة و توسيع نطاق اللامركزية.

3 المجتمع المدني وتحقيق الحكم الراشد:

أ - مفهوم نظرية الدور :إن الدور الذي يمكن للمجتمع المدني بجميع مؤسساته أن يلعبه في إقامة و تحقيق الحكم الراشد إنما يكمن في نوع الأهداف و الرؤى التي تعمل على مكونات المجتمع المدني على تحقيقها و الوصول إليها أولاً كأهداف خاصة بالمؤسسة حسب اختصاصها و الهدف من تكوينها و ثانياً حسب الأهداف المشتركة التي تجمعها مع مؤسسات المجتمع المدني و التي تدخل في إطار الصالح العام و خدمة المجتمع و تحقيق الرشادة في التسيير عن طريق مؤشرات الحكم الراشد .

افتراضات نظرية الدور : نشأت نظرية الدور و تطورت في إطار علم الاجتماع , و استخدم المفهوم في فروع أخرى كعلم النفس و علم السياسة , و هو ما يثير إشكالية تحديد المفهوم بشكل دقيق عند استخدامه في مجال معرفي محدد¹⁰ تقوم نظرية الدور برغم الخلاف بين الحقول المعرفية حول دلالات المفهوم و استخداماته على دراسة سلوك الفرد و ارتباطه بالواقع الاجتماعي و التنشئة الاجتماعية والتي تبني على خمسة افتراضات أساسية توجد

اتفاق عام حولها بين العلوم الاجتماعية المختلفة:

- إن بعض أنماط السلوك تعد صفة مميزة لأداء الأفراد الذين يعملون داخل الإطار معين.
- إن الأدوار غالبا ما يكونون مدركين للدور الذي يقومون به و يحكم الدور و يحدده إلى درجة كبيرة إدراك هؤلاء الأفراد لأدوارهم ومعرفتهم بها.
- إن الأدوار تستمر بسبب ما يترتب عليها من نتائج من ناحية و بسبب ارتباطها بسياق نضم اجتماعي أكثر إسراعا من ناحية أخرى .
- إن الأفراد يجب تأهيلهم للأدوار التي يقومون بها.¹¹

و تتمثل الدور السياسية في مجموعة متوقعة من سلوكيات الأفراد في النظام السياسي بدءا من أكثر هؤلاء الأفراد عمومية كالمواطنين إلى أكثرهم خصوصية كرئيس الدولة¹².

ب. عناصر نظرية الدور : لتعريف الدور هناك عدة عناصر هي :

1. توقعات الدور : و هي القواعد التي تنظم الأفعال السياسية أي الأفعال التي تتضمن التأثير و صنع القرار و التوزيع السلطوي للقيم ، و تشير هذه التوقعات إلى مطالب المجتمع من الأفراد الذين يشغلون مناصب متشابهة.
2. توجهات الدور : هي التوجهات المرتبطة بالفرد شاغل الدور وتتمثل في السلوك الذي يجب ان يسلكه عندما يكون في وضع معين و تعكس هذه الأفكار القواعد التي يضعها المجتمع و شخصية القائم بالدور و إدراكه لمطالب من حوله و توقعاته.
3. سلوك الدور : و هي الأفعال التي يقوم بها الفرد الذي يشغل منصبا معينا حيث يتم التركيز هنا على الفعل كما حدث لاكما يجب أن يكون¹³.

ت. نقد نظرية الدور : ومع ذلك وجهت انتقادات إلى نظرية الدور نجمها فيما يلي:

إنها ليست نظرية بالمعنى العلمي الدقيق حيث لا تمثل افتراضات مستندة إلى ضوابط أمبريقية . بل من الأدق وصفها بأنها نسق شبه نظري من المفاهيم لمجال من مجالات العلوم الاجتماعية .

تصنف نظرية الدور في العلوم الاجتماعية كجزء من الإطار المرجعي البنائي الوظيفي . حيث تظل المرجعية هي الواقع وليس ما يجب أن يكون.. تثير نظرية الدور إشكالية صراع الأدوار فالفرد له دوائر عديدة يتحرك فيها و هنا تطرح إشكالية «الصراع الداخلي» و « صراع الخارجي» الذي قد يحل بالتسامح الاجتماعي و تقبل الآخر ..تعطي نظرية الدور الأولوية لشبكة العلاقات الاجتماعية كفعل و ردود فعل و تسعى لقياس العلاقات و تحديد طبيعة الأدوار و الوظائف وهو ما يمكن أن يطبق بسهولة و تأتي بنتائج ملموسة في المجتمعات الصناعية حيث إمكانية قياس العلاقات تحديد الأبنية و الوظائف إلى جانب سهولة الإحصاء و توفر البيانات الكمية بينما الوضع يختلف بالنسبة للمجتمعات النامية حيث هناك ثقل ملموس للتاريخ و التراث و العادات و الأعراف إلى جانب الدراسة الكمية لعدم توفر البيانات¹⁴

و على الرغم مما طرحه نظرية الدور من ضرورة توافق الدور مع القيم الأساسية للفرد القائم به إلا أن هذا الفرد قد يطلب إليه أحيانا القيام بدور يتعارض و تلك القيم و إلا تعرض للعقاب أو ترك الوظيفة¹⁵ و هنا لا يمكن فهم سلوك الفرد من خلال " توقعات الدور" كما طرحها النظرية لأن السلوك الإنساني غير ثابت و لا يمكن ضبطه آليا، كما أن قيم الفرد ليست مجرد متغير تابع تغرسه الأبنية الاجتماعية¹⁶. بل هي في أحيان كثيرة متغير مستقل يحدد موقف الفرد من الأدوار و الأبنية التي يمكن في لحظة معينة التمرد عليها بدرجات متفاوتة قد تصل إلى حد الثورة. و تبقى نظرية الدور برغم مكانتها العلمية في التحليل السياسي تشوبها الكثير من التغيرات، التي تجعل استخدامها في إطار بحثنا قد يثير العديد من الإشكاليات النظرية و التحليلية بأكثر مما يقدم من الإجابات و التفسيرات ، ولكننا سنحاول إسقاطها على بعض جوانب البحث فيما يتعلق بالأدوار المختلفة للمجتمع المدني.

4 - أدوار المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد :

يمكن تلخيص أدوار المجتمع المدني بكل مكوناته فيما يلي: الدور السياسي و الدور الاجتماعي و الدور الاقتصادي

أ. الدور السياسي: 1 المشاركة السياسية: من خلال التعبئة السياسية للمواطنين و المشاركة في الانتخابات و الحملات الانتخابية و الترشح , و توعية المواطنين بضرورة

المشاركة في جميع النشاطات السياسية وهذا لا يقتصر على دور الأحزاب و التي هي المعنية الأولى بهذا الدور إلا أن مؤسسات المجتمع المدني الأخرى غير معفية من أداء هذا الدور المهم و الذي يؤسس للنظام الديمقراطي الحقيقي. فكل من الجمعيات المهنية و النقابات و الجمعيات الثقافية و الاجتماعية و التربوية و الحركات الإسلامية و كل الاتحادات و التحالفات و الشبكات الجمعية عليها أن تشارك في العملية السياسية فتفعل المشاركة السياسية و تعطيها حقها خاصة و أنها الوسيط بين الأسرة و الدولة بكل أجهزتها في الديمقراطية المشاركة، و تجدر الإشارة هنا على الدور الذي يجب أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على شفافية الانتخابات بجميع مستوياتها من خلال المراقبة الفعالة للعملية الانتخابية و التي هي أساس بناء مؤسسات الدولة و السلطة الحاكمة من الحكومة التي تمثل الأغلبية المنتخبة إلى أدنى منصب سياسي منتخب محليا أو وطنيا أو حتى إقليميا و عالميا.

(1) **الثقافة السياسية:** بحيث تجعل المواطن على مستوى عال من الثقافة السياسية التي تمكنه من المشاركة السياسية و تمكنه من فهم الواقع السياسي و المحافظة على التواصل السياسي مع السلطة الحاكمة فمن خلال النشاطات التكوينية و التدريبية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني و مكوناته و التي تخص الأفراد المنخرطين فيها أو عموم المواطنين الذين يجب أن يواجه إليهم النشاط التوعوي، فكلما كانت النشاطات الثقافية التوعوية راقية و ناجحة من خلال البرامج الطموحة المؤطرة من طرف الكوادر الكفأة كلما كانت الثقافة السياسية راقية و فعالة تجعل تجاوب المواطنين مع العملية السياسية برمتها في المستوى المطلوب لتحقيق الرشادة السياسية.

3 _ **تحقيق السلم الديمقراطي:** فالديمقراطية تنشأ ثقافة الحوار و الحوار هو الآلية الأساسية للوقاية من الأزمات و منع ثقافتها لتصبح حالة مستعصية من العنف المسلح ، فالسلم المجتمعي بأشكاله السياسية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية تقتضي آليات الحوار و لا يمكن لهدده أن تكون فعالة إلا في ظل نظام الديمقراطية المشاركة.

4 . **تحقيق المواطنة الديمقراطية:** إن بناء مواطنة ديمقراطية تجعل الحقوق المدنية و السياسية المنطلق الأساسي لبناء فلسفة الدولة و الحكم ، ومن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المحور الوظيفي الأول المحدد لأولويات النظام السياسي و الهادفة

لتحقيق الحاجات الأساسية للمواطنين حسب منطق جامع بين الفعالية، النجاعة، العقلانية و الشفافية.

فالمواطنة الديمقراطية تقتضي مجموعة من الشروط الأساسية منها:

- ضرورة بناء هيكله دستورية و قانونية و إجرائية متمحورة حول حقوق الإنسان العالمية و هادفة لتحقيق دولة العدالة و الرفاه.
- ضرورة جعل المشاركة السياسية للمواطن المحرك الأساسي لعمليات التناول و التجديد السياسيين.
- ضرورة بناء دولة قوامها الحق و القانون و هدفها التنمية الإنسانية المستدامة.
- ضرورة بناء دولة الجودة السياسية التي تضمن الكفاءة و الاستحقاق و ترفض الرداء السياسية

و المحسوبية و الجبهوية فالمواطنة الديمقراطية هي انعكاس لنضج ديمقراطي مجتمعي و لوجود فلسفة حكم تجمع بين حقوق الإنسان، الديمقراطية المشاركة، الحكم الراشد و المحاسبة الديمقراطية على مستوى الدولة و النظام السياسي.

ومهما يكن الدور السياسي للمجتمع المدني لتحقيق الديمقراطية يتطلب تنسيق كامل بين مؤسساته بحيث تكون الجهود المبذولة تراكمية متحدة و متعاونة على تحقيق المعالم الكبرى للديمقراطية و عندئذ يكون لكل وحدة حرية التصرف الداخلي لكيانها دون أن يكون ذلك مدعاة للانقسام و التشرذم.

ب. **الدور الاجتماعي:** ان قوى المجتمع المدني إنما تظهر بوضوح في الدور الاجتماعي الذي يجب أن تلعبه، فالتنمية الاجتماعية و الحد من الفقر، و محاربة الآفات الاجتماعية و القضاء على البطالة أو محاولة التخفيف من حدتها و تحقيق السلم الاجتماعي، و الانخراط في كل المشاريع ذات الصلة بالطبقات المحرومة، لرفع الغبن عنها، أو مساعدتها ماديا و معنويا و الارتقاء بها علميا و فكريا و محاولة إرشادها إلى ما يحسن مستواها المعيشي و ذلك بالتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها أو بين مؤسسات المجتمع المدني و السلطات السياسية و لعلنا نتطرق إلى بعض جوانب الدور الاجتماعي في النقاط التالية:

■ **التنمية الاجتماعية:** تقوم التنمية على أساس مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة

و الايجابية بدءا بالتخطيط و اتخاذ القرار و مروراً بالتنفيذ و تحمل المسؤوليات و انتهاء الانتفاع من مردودات و ثمرات مشاريع التنمية و برامجها , و بهذا تكون التنمية تخطيطاً و توظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل مع التركيز على صالح القطاعات و الفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها و زيادة كفاءتها و تحسين أوضاعها. و بذلك تكون التنمية الاجتماعية وسيلة و منهجاً يقوم على أساس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة و أحداث تغيير في طرق التفكير و العمل و المعيشة في المجتمعات المحلية النامية – ريفية و حضرية – مع الاستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية و طاقتها البشرية بأسلوب يوائم حاجات المجتمع و تقاليده و قيمه الحضارية و المدنية.

■ الحد من ظاهرة الفقر: إن للفقر ثلاثة أبعاد مترابطة هي:

- الحرمان من الموارد. الحرمان من الفرص. الحرمان من السلطة

في هذه المجالات الثلاثة يلعب المجتمع المدني في ظل الحكم الراشد دوراً مهماً في تأمين شبكات الحماية الاجتماعية , وفي تأمين الأموال و القروض و في حماية السكان و حقوقهم في السكن و العمل و المأكل و المشرب و هذا يؤمن التمكن من الموارد الضرورية للحياة الكريمة. أما في مجال الحرمان من الفرص, فإن على المجتمع المدني و بالتعاون مع السلطة الرسمية أن يوفر الفرص المتكافئة في التعليم و الصحة و النقل و التدريب و الحصول على الفرص الاقتصادية و الوظائف. يتم اكتساب السلطة من قبل الفقراء و المهمشين من خلال آليات الديمقراطية و حيث يجب إيجاد تنظيم للفقراء يتم بموجبه تعبئتهم و مشاركتهم في الانتخابات لكي يؤثر في السياسة العامة. كذلك المتعلقة بتحديد الضرائب و إعادة توزيع الثروة و التنمية السياسية و الاجتماعية.

تمثل حالات الفقر في الدول النامية ولا تزال ديمقراطيتها في طور التجريب تحدياً لبقاء هذه الأنظمة بحد ذاتها و لتوفير الحلقة المفقودة بين الديمقراطية و الحد من الفقر يجب على الفقراء اكتساب السلطة عن طريق استراتيجيات عديدة أهمها: تنمية الثروة البشرية . تشجيع التربية على حقوق الإنسان رعاية المؤسسات في مجال المساعدات الذاتية . إعادة تأهيل النظام القضائي. تحقيق لامركزية السلطة . إنشاء منظمات شعبية فعالة

إن تمكين الفقراء من الموارد و الفرص المتكافئة و السلطة اللازمة, ويمكن من القضاء

على كثير من مظاهر التخلف و الأمية إلى تقديم الخدمات الصحية و التعليمية و البيئية بشكل أفضل و أسرع عبر السلطات المحلية , و بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني , وبمشاركة المواطنين أصحاب المصلحة و على رأسهم الفقراء أنفسهم. إن دور المجتمع المدني الاجتماعي متعدد الجوانب و هي مكملة للدور الاجتماعي للمؤسسات الرسمية للدولة السلطة السياسية, فإلى جانب التنمية الاجتماعية و الحد من ظاهرة الفقر نجد تخفيف البطالة بخلق فرص العمل كما نجد المساعدة الاجتماعية للفقراء و المحتاجين و اليتامى و المساكن و دوي الاحتياجات الخاصة , و طلاب العلم بأصنافه و الإنفاق على المدارس و المستشفيات التي تعتمد الخدمة شبه المجانية, كما هو الحال بالنسبة لدور المرأة الاجتماعي و التأكيد عليه بالإضافة لدورها الأصلي داخل الأسرة كوحدة أساسية لتكوين المجتمع نجدها تؤدي أدوار أخرى من خلال مؤسسات المجتمع المدني النسوي الموجهة تجاه المرأة و الطفل و أطراف المجتمع المختلفة و تتكامل الأدوار لنجد أن الهدف من ذلك هو تحقيق الرفاه اعتمادا على نظام ديمقراطي حقيقي.

ج. الدور الاقتصادي: يهدف المجتمع المدني إلى تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادي الموصلة إلى تنمية إنسانية محورها الإنسان و هدفها كما هو وسيلتها في نفس الوقت, ومن هناك يمكننا أن نتناول الأدوار الاقتصادية التي نراها كما يلي:

توفير مناخ الأعمال: ويكون ذلك بالرقابة على توفير الجو المناسب لتحقيق الأهداف المرسومة من طرف أجهزة الحكومة مع مراعاة توفر المتابعة المنتظمة و توفر الشروط الإدارية و التنظيمية الكفيلة ببلورة الأهداف إلى واقع ملموس.

تكوين الرأس مال الاجتماعي: إن المواطنين الدين يتصرفون كأعضاء متطوعين في منظمات المجتمع المدني, يشجعون على الثقة الاجتماعية و التعاون بين الأطراف المختلفة, مما يؤسس لرأس المال الاجتماعي , و أن تقاليد تبادل الخدمات بين أهل الجوار طوعا أو عند الضرورة, هي مثال على المساهمة في خلق رأس المال الاجتماعي في المجتمع.

د. أدوار أخرى: إضافة إلى الدور الأساسي و الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع المدني, يمكننا التطرق إلى دور المجتمع المدني في تحقيق مؤشرات و معايير قياس الحكم الراشد ان أدوار المجتمع المدني متشعبة و متكاملة فيما بينها و بين فواعل الحكم الراشد الأخرى و هي الحكومة و القطاع الخاص: بحيث يحقق التكامل فيما بينها تجسيدا

لمؤشرات الحكم الراشد و التي نبدؤها من خلال: 1 المشاركة: إن تأهيل الأفراد للأدوار التي يقومون بها داخل مكونات المجتمع المدني التي ينتمون إليها يجعلهم أكثر كفاءة و جدية لتفعيل عملية المشاركة السياسية التي تعطي مصداقية للعملية الديمقراطية و الانتخابية و طريق اختيار المسؤولين على جميع المستويات ,و إنما تقع عملية التأهيل على عاتق مؤسسات المجتمع المدني المختلفة بدءا بالأحزاب السياسية فالحركات الإسلامية ,و الجمعيات و النقابات و المجتمع الافتراضي للشباب عبر شبكات التواصل الاجتماعي, انتهاء بالاتحادات و التحالفات و المجتمع المدني العالمي من جهة أخرى.

1- **حكم القانون:** احترام حكم القانون الأساسي للدولة و المتمثل في الدستور إنما تقع بعض مسؤولياته على المجتمع المدني كما أن إقامة دولة الحق و القانون المبنية على حقوق الإنسان في إطار المبادئ الإسلامية يقع على عاتق المجتمع المدني بالدرجة الأولى فهو الحارس لها و هو مطبقها, و هنا يظهر دور منظمات حقوق الإنسان الوطنية و العالمية كما يظهر دور الأحزاب السياسية و النقابات العمالية و الجمعيات المهنية و الجمعيات الاجتماعية و الثقافية و التربوية و اتحادات الكتاب و المفكرين و دور العلماء و المصلحون و اتحادات المحامين, و القضاة و رجال القانون كل في مجاله لتحكم الحكم الكامل للقانون من خلال الفصل بين السلطات الثلاث , السلطة التشريعية , القضائية , التنفيذية و من خلال سن قوانين تنال رضى المواطنين و مواقفهم من خلال الاستشارة الواسعة و الاستفتاءات الزهية.

2- **الشفافية:** تمكين منظمات المجتمع المدني من المعلومات السياسية و الاقتصادية الاجتماعية و المالية و الإدارية في كل القطاعات يجعلها قادرة على تحقيق الشفافية اللازمة للتسيير الملزم و المنتج, أما إذا لم تتمكن من ذلك فعليها السعي بكل الوسائل المتاحة لتحصيل المعلومة و فرض الشفافية , و ترشيد سياسات المؤسسات القطاعية خاصة إذا تعلق الأمر بالنقابات العمالية و الجمعيات المهنية ذات الأدوار التنموية و الإنسانية , و الأحزاب السياسية , فكل دوره في تحقيق لمعيار من معايير الحكم الصالح و الراشد.

3- **حسن الاستجابة:** هناك مطالب مشتركة يمكن للمجتمع المدني أن يقدمها مجتمعة, كمطلب ديموقراطية و مطلب تحقيق التنمية البشرية المستدامة و مطالب أخرى تعتبر أساسية لتحريك المجتمع المدني كمطلب إشراك المجتمع المدني في صناعة القرار و رسم السياسات و الإستراتيجيات المختلفة للدولة و الحكومة. و حتى يتمكن المجتمع المدني من

تحقيق حسن الاستجابة لمطالبه المشتركة أو الفردية فعليه أن يتشكل في شبكات جموعية، أو اتحادات نقابية، أو تحالفات حزبية، أو عبر المجتمع الافتراضي الشباني أو أي إطار يحقق أنواعا من التفاهم على القواعد الأساسية للعمل الجموعي المتزن، العقلاني والمستقل عن هيمنة السلطة الحاكمة حتى يتسنى له الضغط الكامل لتحقيق المطالب الكبرى عن طريق الاستجابة الايجابية لمن يتحكمون في اللعبة السوداء لتكون التغذية الاسترجاعية مرضية حسب نظرية النظم لـ "دافيد ايستون".

4- **التوافق:** دفع النظام الحاكم إلى التوفيق بين المصالح المتضاربة من أجل تحقيق مصلحة الجميع، إنما يتم ذلك من خلال مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسات العامة للبلاد، وتحديد الرؤى والاستراتيجيات وخاصة وأن مؤسسات المجتمع المدني هي الأقرب إلى الفعل الاجتماعي المتزن الذي يعرف الايجابيات والسلبيات التي توافق التطبيق الميداني للسياسات والاستراتيجيات.

6- **المساواة في تكافؤ الفرص:** تقع مسؤولية تحقيق المساواة في تكافؤ الفرص على السلطة السياسية أولا وعلى المجتمع المدني ثانيا وعلى القطاع الخاص ثالثا، فاذا لم تفي الدولة ومؤسساتها بالتزاماته يصبح لزاما على المجتمع المدني أن يتحمل مسؤوليته ليحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع، ولا يدخل هو الآخر في لعبة المحسوبية والمحاباة واللامساواة في توزيع مناصب المسؤولية فقد يكون التعصب للحزب أو للمنظمة أو لأي تنظيم مجتمعي آخر من بين مظاهر الفساد في تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين.

7- **الفعالية:** فعالية المجتمع المدني – التي كنا قد أشرنا إليها- إنما تدفع السلطة التنفيذية إلى امتلاك القدرة على انجاز المشاريع وتحقيق احتياجات المواطنين وتطلعاتهم من خلال توزيع عادل للثروات وإدارة عقلانية للموارد لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

8- **المحاسبة:** من يحاسب من؟ أجهزة الدولة هي التي تحاسب المجتمع المدني ومؤسساته؟ أم المجتمع المدني هو الذي يحاسب أجهزة الدولة ومؤسساتها؟ وماهي الآليات التي تمكن المجتمع المدني من محاسبة السلطة الحاكمة، ومكافحة الفساد الإداري، المالي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي؟

ان الأدوار في هذا الباب متبادلة فلا يمكن لمجتمع مدني مهلهل التنظيم لا يعتمد المؤسسية

في التسيير و الديمقراطية في اختيار من يقوده و يسوده، و الإدارة المالية المحاسبانية المحكمة و أن يفرض المحاسبة على السلطة السياسية ، ثم لا يمكن للسلطة السياسية غير الشرعية الفاسدة التي لا تعتمد الحكم الراشد كمبدأ و أساس للنظام و لا الرشادة السياسية كمبدأ للتسيير و لا الدولة الذكية كهدف يتحقق من خلال الممارسة السياسية العادلة و الشفافة لا يمكن أن يحاسب مؤسسات المجتمع المدن بل يحاول احتوائها و السيطرة عليها و ضمان ولائها لاستعمالها حين الحاجة أو في المواعيد الانتخابية و المراحل الحرجة للنظام السياسي. إنما تتم المحاسبة من خلال مجتمع مدني فعال في جميع الميادين، و من خلال قضاء مستقل، و من خلال ثقافة سياسية راقية يشارك بواسطتها الجميع في صنع القرار و تحقيق مبادئ و معايير الحكم الراشد.

9- الرؤية الإستراتيجية: إن رسم الاستراتيجيات المتخصصة تعتمد على الخبراء و المختصين في جميع الميادين ، فادا اعتمدت الدولة في رسم إستراتيجيتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على أهل الاختصاص و الميدانيين من خلال تخطيط استراتيجي هادئ و هادف بالتعاون مع المجتمع المدني الذي لا يعدم هو الآخر إلى رؤى إستراتيجية كل حسب منظمته و أهدافه و المجال الذي يعمل فيه و بالتعاون كذلك مع القطاع الخاص الذي يعتبر العصب الحساس في تحقيق التنمية الاقتصادية و المستدامة. إذا تم هذا ثم انتقل الجميع من التخطيط إلى التنفيذ المحكم المشبع بالأخلاق و القيم التي تمثل المواطنة الحقة لا شك أن تنتقل في ظرف وجيز من خلال أهداف القريبة و المتوسطة و البعيدة المدى من العالم المتخلف إلى العالم الأول الذي يحوز مواصفات الحكم الراشد مع مراعاة خصوصيات الحضارة العربية الإسلامية.

5 - دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد:

من خلال نظرية الدور التي تعتمد على توقعات الدور التي تعتبر القواعد المنظمة للأفعال السياسية التي تضمن التأثير في صنع القرار و التوزيع السلطوي للقيم من خلال الأفكار و الأفعال التي يمارسها الفرد صاحب الدور داخل مؤسسته الاجتماعية ، سنحاول التطرق إلى دور الأحزاب السياسية في تحقيق الديمقراطية ، ثم نتطرق إلى دور النقابات و الجمعيات في تحقيق التنمية المستدامة كنموذجين للأدوار التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني في الحكم الراشد ذات الصلة الوثيقة بالديمقراطية المشاركة و التنمية الإنسانية المستدامة.

أ - دور الأحزاب السياسية في تحقيق الديمقراطية المشاركة تم تلخيص "المطالب التاريخية الكبرى للأمة العربية" في مقدمة كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي¹⁷ في:

- الديمقراطية في مواجهة الاستبداد. العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال
- الوحدة العربية في مواجهة التجزئة. الاستقلالية في مواجهة الهيمنة الأجنبية و المشروع الصهيوني. التنمية المستقلة في مواجهة النمو المشوه و التبعية
- الأصالة الحضارية في مواجهة التخريب و المسخ الحضاري

و يعقب على هذه المطالب الأستاذ " طاهر لبب" في مداخلته "الديمقراطية مطلب اجتماعي" بقوله: أن تكون هذه المطالب التاريخية فهذا صحيح , في ما عدا الديمقراطية , التي أصبحت مطروحة و ثالث أولوية و لكن من دون تاريخ , و يرى أن ديمقراطية الغرب هي ديمقراطية: " اخضاعية "تزعّمها الولايات المتحدة الأمريكية, و أن العرب اليوم يجدون أنفسهم ينالون منها , و لكن دائما رغم "أنوفهم" حسب تعبير "الكواكبي" ولكن ما هي الديمقراطية التي نركز عليها في بحثنا حتى يكون للأحزاب السياسية دور في تحقيقها؟ إنها الديمقراطية المشاركة التي يقول عنها الأستاذ محند برقوق أن "الديمقراطية تقوم على أسس قيمية عالمية تعيد النظر بالضرورة في طبيعة النظام السياسي , فلسفته, فاعليته, و منطق, فالديمقراطية المشاركة تجعل من حقوق الإنسان المنطلق الفلسفي و التأسيسي الأول الذي يقيم دولة عمادها الحقوق قبل القانون, و يجعل من أمن الإنسان بعدا محوريا في أمن الدولة , و تجعل من السلطة التشريعية عمادا محوريا للنظام السياسي , و تجعل في النهاية النظام السياسي خادما للمواطن, و حاجاته مصادر مشروعية و معايير قياس مستوى فعالية النظام السياسي و درجة ديمقراطيته.

ثم يحدد أسس خمسة كمبادئ تقوم عليها الديمقراطية المشاركة:

- . اقامة دولة تؤمن بالحق في الديمقراطية التي مصدرها الفلسفة العالمية لحقوق الانسان.
- . بناء و تطوير دولة الحق و القانون يجعل المواطن و حاجاته منطلق الحكم و العدالة.
- . جعل المجتمع المدني الحلقة الاتصالية الأولى بين المجتمع و النظام السياسي.. تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية و حرية الصحافة.. جعل المساءلة القانونية و المؤسساتية مرتبطة بالأساس بتقييم و تقويم السلطة التنفيذية و الهياكل القرارية المحلية

بما يخدم حاجات المواطن.. فالديمقراطية المشاركة لا تنحصر فقط في وجود تعددية حزبية أو وجود شبكة جموعية , و انتخابات و قواعد قانونية و دستورية تنص على قوائم حقوق النسان , ولكن أكثر من ذلك فهي تجعل من المشاركة المواطن الدائم في الاتصال السياسي, في الرقابة والمحاسبة أهم الشروط المنتجة للحكم الصالح المحقق انتمبة انسانية مستدامة. أما الديمقراطية من خلال الرؤية الاسلامية – رغم جدورها الغربية – فقد حددت بعض الجماعات الاسلامية مبادئ ديموقراطية تلتزم بها لتمارس من خلالها العمل السياسي و الاصلاحى الذى تسعى اليه , و من بينها جماعة الاخوان المسلمين كبرى الحركات الاسلامية.

يحدد الاخوان المبادئ الديمقراطية التي يلتزمون بها, تأسيسا على فكر الأستاذ البناء فيقولون: أنها خمسة عشر مبدأ كمايلي: . الاقرار التام بأناالشعب هو مصدر جميع السلطات. - الالتزام و احترام مبدأ تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر و النزيه.

- التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص و على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. - تأكيد حرية إقامة الشرائع الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها,
- تأكيد حرية الرأي و الجهر و الدعوة السلمية إليه بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية في نطاق النظام العام و الآداب العامة و المقومات الأساسية للمجتمع و تعتبر حرية تملك و استعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك .
- تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية و ألا يكون لأي جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق , و أن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو المخالف للنظام العام و الآداب و المقومات الأساسية للمجتمع أو ما يعتبر إخلالا بالعمل السلمي و عدم اللجوء للعنف أو التهديد به.
- تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة و الدعوة إليها , و المشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع و عدم الإخلال بالأمن العام أو استعمال أو التهديد باستعمال العنف أو حمل أي سلاح.
- حق التظاهر السلمي.

- تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابا حرا و لمدة محدودة يعاد

بعدها الانتخاب، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخابات الضمانات التي تؤكد نزاهتها و صحتها و حيادية القائمين عليها.

- ضمان حق كل مواطن و مواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية متى توافرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.

- حفظ كل مواطن و مواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية متى توافرت فيه الشروط العامة التي تحدد بالقانون.

- كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته ، و بكل الإجراءات و وضع كل الشروط لإبعاده عن أي مظنة أو طمع، و ألا يحاكم أحد إلا أمام قاضيه الطبيعي، و أن تلغى جميع أنواع المحاكم الاستثنائية، و تقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم و مخالفات العسكريين فقط.

- الفصل بين سلطي الاتهام و التحقيق، و أن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل، و يحق لكل من تحبسه احتياطيا أن يتظلم من قرارها أمام جهة قضائية.

- أن يكون الجيش بعيدا عن السياسة، متخصصا في الدفاع عن أمن الدولة الخارجي، و ألا تستعين به سلطة الحكم بالطريق المباشر أو غير مباشر، ليفرض إدارتها و سيطرتها أو التهديد بمنع الحريات العامة الشعبية ، و أن يكون وزير الدفاع مدنيا سياسيا كسائر الوزراء.

- أن تكون الشرطة و جميع أجهزة الدولة الداخلية ووظائف مدنية بنص الدستور، و أن تحدد مهمتها في الحفاظ على أمن الدولة و المجتمع ككل، و لا يجوز تسخيرها للحفاظ على كيان الحكومة التي تكون في الحكم أو اتخاذها أداة لقمع المعارضة ، و أن يوضع نظام يحكم عملها ، و يحكم قيادتها.

زيادة على هذه المبادئ الخمسة عشر يحذر الإخوان من الديكورات الديمقراطية المصطنعة لمواءمة أمزجة السلطات القمعية، و استعمال الحيل التي تتقن فيها الأجهزة المملوكة و القانونية و رقابة المجتمع المدني¹⁸ و سواء كانت الديمقراطية برؤية إسلامية أو غيرها من الرؤى فإنها تتطلب لدخل المجتمع المدني و الأحزاب السياسية على وجه الخصوص أولا لتحقيقها و ثانيا لإقامة دعائمها و تثبيتها و ثالثا للمحافظة على استمراريتها ،

جعلها كقاعدة للحكم و انتقال السلطة و تداولها و كعنصر أساس في إقامة الحكم الراشد و تطبيق مؤشرات.

تسعى الأحزاب عادة إلى الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه على الأقل عن طريق الممارسة الديمقراطية المبنية على الانتخابات النزيمية و الشفافة و اذ لو تتمكن من ذلك كانت في صف المعارضة تعارض النظام القائم و لكي تتمكن الأحزاب السياسية من أداء دورها في تحقيق الديمقراطية المشاركة عليها أن تطبق مبادئ الديمقراطية على نفسها و تنظيمها الداخلي , يقول المفكر الفرنسي " دوفرليه " إن الأحزاب المعاصرة تعرف ببرامجها أو إتباعها , فكلما كان تنظيم الأحزاب ديموقراطيا مبنيا على انتخابات داخلية شفافة و نزيمية بعيدة عن الكولسة و البزنسة السياسية التي تقتضي إلى النزاعات السياسية الداخلية التي تفتت وحدة الحزب و مقوماته الأساسية و بالتالي لا يستطيع أن يؤدي الدور المنوط به في تحقيق خصائص و مبادئ الديمقراطية المشاركة المتمثلة أساسا في :

- إن إيمان الأحزاب السياسية بالحق في الديمقراطية فكرا و ممارسة المبنية على حقوق الإنسان العالمية, إنما ينعكس مباشرة على إيمان الدولة بالحق في الديمقراطية و الاحتكام الى مبادئها في الانتقال السلس للسلطة و اذا لم تصل , ضغطت مع مجموع القوى على السلطة الحاكمة لتحقيق ذلك من خلال التأثير على الرأي العام باستعمال و سائل الإعلام و الاتصال الحديثة و تكنولوجيا الاتصال.
- تلعب الأحزاب السياسية دور الوسيط بين المجتمع و النظام السياسي, فحلقة الاتصال الأقوى من بين مؤسسات المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية, خاصة اذا كانت فعاليتها و مصداقيتها تؤهلها إلى نقل انشغالات المواطنين و الحصول على الحقوق و انتزاع المكتسبات الديمقراطية من بين أيدي السلطة لتحقيق الحوكمة السياسية.
- الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية أساس الدور التي تطلع به الأحزاب السياسية , فالحصول على المعلومة و تحليلها , متابعة ذلك إنما يؤسس لتطوير مفهوم الشفافية و تطبيقه في الميدان.
- تقييم و تقويم السلطة التنفيذية و الهياكل القرارية يتم عبر نشاط الأحزاب الموجه نحوها عبر المسائلة القانونية و المؤسساتية , و محاسبتها باستخدام آليات محاربة و مكافحة الفساد السياسي و المالي و الإداري.

ب- دور النقابات العمالية و الجمعيات في تحقيق التنمية:

لقد ظهر مفهوم الحكم الراشد و ترافق مع تطور مفاهيم التنمية فلقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية ثم التنمية البشرية المستدامة وصولاً إلى التنمية الإنسانية.

و اقتران هذا التطوير في المفاهيم التنموية بإدخال مفهوم الحكم الصالح في أدبيات منظمة الأمم المتحدة و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و ذلك راجع إلى أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يتوافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان و بهذا المعنى فإن تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائياً تحسين نوعية حياة المواطنين.

لقد تركزت تقارير التنمية البشرية التي بدأ برنامج المتحدة الإنمائي بإصدارها منذ عام 1990 عن مفهوم نوعية الحياة و على محورية الإنسان في العملية التنموية و أدرجت هذه التقارير على تصنيف الدول بناءً على مفهوم و معايير التنمية البشرية المستدامة و من هذه المؤشرات:

1- توقع الحياة عند الولادة 2 متوسط دخل الفرد الحقيقي 3 مستوى الخدمات الصحية 4 مستوى التحصيل العلمي و كل هذا يندرج في إطار تحسين نوعية الحياة لدى القسم الأعظم من المواطنين.

إن التنمية البشرية المستدامة تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل عبر تمكين الفئات المهمشة، و ترسيخ خيارات المواطنين و إمكاناتهم. و هذا التعريف ينطبق على التنمية الإنسانية، إضافة إلى أبعاد تحقيق الفرص المتاحة للجميع بشكل من المساواة و التكافؤ.

إن تمكين المواطنين و توسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة و مستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، و عبر تفعيل دور الأحزاب السياسية و ضمان تعددها و تنافسها، و عبر ضمان حرية العمل النقابي و استقلالية جمعيات و منظمات المجتمع المدني، و هذه صفات لا يؤمنها إلا الحكم الراشد¹⁹، و يمكن إدراج خمسة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية المستدامة و هي:

○ التمكين: أي توسيع قطرات المواطنين و خياراتهم و إمكانية ممارستهم حرية الاختيار

بعيدا عن الرجوع و الحرمان، و بالتالي مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم و تؤثر فيهم.

○ التعاون: حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري لمفهوم الانتماء و الاندماج كبعد من أبعاد التنمية البشرية.

○ العدالة في التوزيع : و تشمل الإمكانيات و الفرص و ليس فقط الدخل.

○ الاستدامة: القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة و حقها في العيش الكريم.

○ الأمان الشخصي : و يتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير، و يمكن إضافة الحرية و الحق في اكتساب المعرفة و الشفافية، و تمكين المرأة بشكل خاص.

إن تحقيق هذه المؤشرات النوعية لا يتم إلا من خلال حكم راشد يلعب فيه المجتمع المدني الأدوار الموكلة إليه كما تلعب فيه النقابات و الجمعيات دورها المنوط بها و الذي يمكن تلخيصه فيما يلي:

1- حرية المواطنين في اختيار نوع حياتهم : من خلال إشراكهم في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتهم تؤثر فيها عبر الجمعيات المهنية و النقابات العمالية و الجمعيات ذات الأبعاد الاجتماعية و الثقافية و التربوية و الصحية و التعليمية و المتخصصة كل في ميدانها و جمعيات الأحياء و البيئة و كل جمعية تهدف إلى إحقاق الحقوق و الحصول على المطالب المشروعة التي تضمن الحياة الكريمة.

العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل للثروة: تحقيق العدالة الاجتماعية يأتي أولا اذا وجدت سلطة حاكمة تعتمد الحكم الراشد كوسيلة للإدارة الراشدة و تحقيق الجودة السياسية من خلال التوزيع العادل للثروة و القيمة المضافة التي ينشئها المجتمع من خلال أعماله الاقتصادية و الاستثمارية المختلفة و لا تقتصر على الثروة الريفية فقط .

2 -تحقق العدالة الاجتماعية بتحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع , فرص العمل, فرص تقلد المسؤوليات , فرص العمل الحر, فرص عدالة تحصيل الدخل حسب الجهد المبذول و العمل المنجز كما يتحقق التوزيع العادل للثروة من خلال الآليات الكفيلة بمحاربة الفساد

و المحسوبية و الرشوة و تبديل المال العام و المحاباة و تحقيق المصالح الخاصة للمسؤولين و الإداريين على حساب الصالح العام. أو كيف تلعب النقابات العمالية دورها إضافة إلى الجمعيات بمختلف أصنافها؟ تستطيع النقابات بصيغتها النضالية أن تتدخل في كل سوء تسير يظهر لإصلاح الوضع بالطرق المتاحة كما تتدخل الجمعيات المتخصصة و المهنية في تحقيق التسيير الحسن لمختلف مؤسسات الدولة.

3-تحقيق التعاون: بين منظمات المجتمع المدني فيما بينها و بين المجتمع المدني و السلطة السياسية و التعاون و التفاعل الاجتماعي لتحقيق بعد من أبعاد التنمية البشرية أما الأدوار المنوطة بالنقابات و الجمعيات فتحدد في هذا الباب بتكوين أطر قانونية و تنظيمية تشكل الحركة الجمعوية و الاتحادات النقابية بل و تنسيقيات تضم جميع القوى الفاعلة في المجتمع و الممثلة للمجتمع المدني حتى تستطيع الضغط الكامل على السلطة السياسية لتحقيق مطالبها و رفع الغبن عن الطبقات المحرومة و الفقيرة المعدومة الدخل و المهضومة الحقوق و المهملشة في اتخاذ القرارات التي تخص مصيرها و حياتها.

4-تحقيق التنمية المستدامة: المحافظة على حقوق الأجيال القادمة مع تلبية حاجات الأجيال الحالية هدف التنمية المستدامة كما هو هدف الجمعيات المهنية و الاجتماعية و الاقتصادية من خلال الآليات التي تستحدثها لتوجد نوع من التوازن بين ما تتطلبه الحياة الكريمة للأجيال الحالية دون إهدار حق الأجيال اللاحقة.

يبقى المجتمع المدني من خلال مجموع المؤسسات المدنية التي تمثل المجتمع و الأمة الفاعل القوي الذي يعمل على ترشيد صنع القرار و تنفيذه , اعتمادا على قيادات سياسية منتخبة و كواد إدارية ملتزمة, يتم اختيارها و استبعادها بطرق ديمقراطية شفافة و عادلة و ذلك من أجل تحسين نوعية حياة المواطنين و رفاهيتهم في ظل حكم راشد يحقق التنمية البشرية و الإنسانية المستدامة.

إن المجتمع المدني و بفضل استقلاليته و فعاليته و حسن تنظيمه و مؤسساته يستطيع إزاحة النظم الشمولية الديكتاتورية عن الحكم و بالطرق السلمية و إقامة نظام بديل لها مبني على أسس حقيقية و قوية و مستدامة و بدورها قابلة للتكيف و التغير.

قائمة المراجع:

- 1 عاطف ابو سيف- المجتمع المدني و الدولة- قراءة تأصيلية مع احالة للواقع الفلسطيني، الطبعة الاولى ، دار الشرق للنشر و التوزيع الاردن 2005
- 2 سعيد بن سعيد العلوي- نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، ورقة مقدمة الى الندوة الفكرية حول المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ص 42
- 3 مرجع سبق ذكره ، عاطف ابو سيف.
- 4 حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح ، ورقة مقدمة : الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان 2001 ص 95_96
- 5 Ngcuie woods- tchallenge of good gouvernance for the IMF and the world bank n 5 2000
- 6 Wenner hamme – the political dimention of aid developing contrirs must shoulder reseponsibility 1997
- 7Theworldbenkgroup—gouvernanceandanticottuption,centeroftheworldbankinstitute,2004
- 8 Daniel Kaufmann . Aart Knaay and Pablo Zoido-Pabaton gouvernamce mathen -2000
- 9 michel godel comment traiter les citoyens aussi bien que les setionnaires améliorer la gouvernance pour résurche la crise de gouvernabilité national des art et métier 1999 .
- 10 Edwin Tomas et Bruce J.Biddle « the nuture et history of rol theory » in & Bruce J.Biddle ; (ed).Roltheory , new york : Academic Press , 1979 p 333-334.
- 11 هبة رؤوف عزت - العمل السياسي رؤية إسلامية، دار المعرفة 2001 ص 75
- 12 Raymond F. hopkins, Political development et change, Newyork : the free press, 1975, p 346.
- 13 هبة رؤوف عزت _ مرجع سابق , 76.
- 14 رشدي فكار- لمحات منهجي و التحدي الإعجازي للإسلام في هذا العصر , مكتبة وهبة، 1982، ص 25/26
- 15 ماجدة علي صالح ربيع - الدور السياسي للأزهر من 1952/1981، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: 1990، ص 21
- 16 – نفس المرجع ص 25.
- 17 الطاهر لبيب –أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003.
- 18 توفيق الواعي – مرجع سابق، ص 55/58.
- 19 مفهوم الحكم الصالح- مرجع سابق ص 99/100

الثالوث الدلالي في «روائع مقاهي المكسيك»

بودبوز سعيد

على متن هذه الورقة، سنقوم برحلة قراءة سيميائية في رواية «روائع مقاهي المكسيك» للكاتب المغربي عبد الواحد كفيح [1]. وهي (الرواية) التي يمكن القول باختصار أنها تحتفل- على طريقة السارد الخاصة- بـ «عيد» التمزق الأخلاقي والتمزيق الاجتماعي الشامل، حيث تم تطبيق مجموعة من الفضائل، والزواج بمجموعة من الرذائل. تختفي القيم الحميدة، وتظهر العادات المقيتة، لتؤسس ثقافة العداء على أنقاض الحب، وهلم انحرافا وانحلالا، مما يعطل نشر التراحم بين العباد في هذه الأرض، ويعرقل الاستجابة للدعاء، إذ يصبح الإنسان بعيدا عن الرحمان، وقريبا من الشيطان.

قبل إتمام قرائتي الأولى لرواية «روائع مقاهي المكسيك»، لفت انتباهي الرقم ثلاثة، حيث لاحظت أولا بأن هذه الرواية لا تعكس أحداثا خيالية فحسب، أو واقعية محضة، أو مقرووءة، بل هي مزيج من كل ذلك. ومن هنا بدأ النص يأخذ، على هذا النحو، وضعيته الثلاثية، في هذه القراءة، وهي تغوص بي شيئا فشيئا إلى أعماقه. حين نقول «أحداثا واقعية»، فإنما نتحدث عن الذاكرة. ونعني بالأحداث المقرووءة مجموعة من التناصات، أو استلهامات سردية تكونت لدى السارد نتيجة قراءته للعديد من الأعمال السردية، «لأن التناص يكون بمثابة اللقاح الذي يكسب الجسم قوة وعافية» [2] وبناءً على ما تقدم، فإن هذه الرواية تقوم على ثلاثة أسس؛ وهي القراءة، والذاكرة، والخيال.

إن القراءة تكتشف، والذاكرة تحفظ، والخيال يمد (ينقل) هذه المعطيات إلى قممها الرمزية والدلالية من خلال الصياغة الفنية والأسلوب الخاصين بالكاتب. إن الخيال هو المحرك الإبداعي للأحداث، سواء من العدم إلى الوجود، أو من الذاكرة إلى النص. ولعل أهم الآليات التي تتلقى بها الذاكرة هذه الأحداث السردية هي «الأذن» و«العين». إذا كان الأمر كذلك، فإننا نستطيع بسهولة أن نميز بين السارد الذي يعتمد أكثر على السمع، والسارد الذي يعتمد على الرؤية. وعلى سبيل المثال: حين نعلم لاحقا بأن سارد هذه الرواية، التي بين أيدينا، يعتمد كثيراً على ركوب القطار ليسافر، ويربط ذلك بالكتابة، فسيتبين لنا بأنه يعتمد على الرؤية أكثر من السمع. وهذا يسمح لنا باستنتاج أن آلية حفظ الأحداث في ذاكرة ساردنا هي العين.